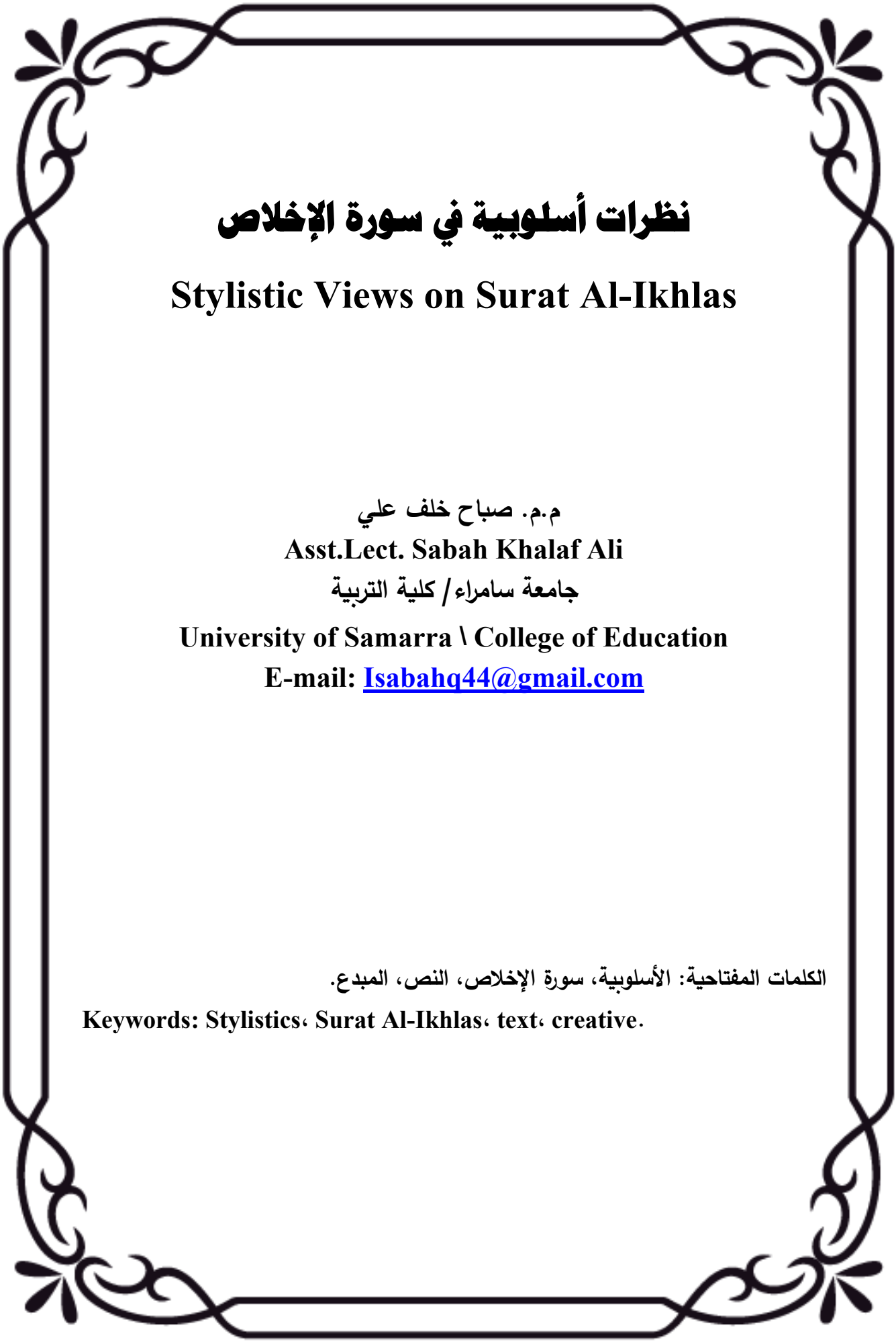




نظرات أسلوبية في سورة الإخلاص

Stylistic Views on Surat Al-Ikhlās

م.م. صباح خلف علي
Asst.Lect. Sabah Khalaf Ali
جامعة سامراء / كلية التربية
University of Samarra \ College of Education
E-mail: Isabahq44@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الأسلوبية، سورة الإخلاص، النص، المبدع.
Keywords: Stylistics, Surat Al-Ikhlās, text, creative.





الملخص

إنَّ البحوث المتصلة بأسلوب القرآن الكريم هي من أكثر الدراسات اللغوية أهمية؛ لصلتها بكتاب الله تعالى، ولأنها تكشف الأسرار عن عجائب هذا الكتاب العظيم ومكنوناته الفريدة، ومن هنا كان هذا البحث الموسوم: (نظرات أسلوبية في سورة الإخلاص) جزءًا من تلك البحوث المتصلة بهذا الشأن.

ولا يخفى أنَّ الباحث في الدرس الأسلوبي إنَّما يقف على الاستعمالات الفريدة التي اختارها المبدع في مدونته عن قصدية، لذا كان من الواجب الاقتصار على دراسة بعض الاستعمالات دون بعضها؛ وذلك لما فيها من أثر إبداعي خاص.

Abstract

Research related to the style of the Holy Quran is one of the most important linguistic studies; because of its connection to the Book of Allah Almighty, and because it reveals the secrets of the wonders of this great book and its unique contents, and hence this research entitled: (Stylistic Views on Surat Al-Ikhlâs) is part of those research related to this matter. It is no secret that the researcher in the stylistic study only stands on the unique uses that the creator chose in his blog intentionally, so it was necessary to limit himself to studying some uses without others; because of the special creative effect they have.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد النَّبِيِّ الأمين، وعلى آله أصحابه وأزواجه وذريّاته ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فإنَّ الدرس اللغوي غني بمباحثه الفريدة، ولا زال الباحثون ينهلون من معينه المتجدد ببركة القرآن العظيم.

وعلى صعيد متصل؛ فإنَّ البحوث المتصلة بأسلوب القرآن الكريم هي من أكثر الدراسات اللغوية أهمية؛ لصلتها بكتاب الله تعالى، ولأنَّها تكشف الأسرار عن عجائب هذا الكتاب العظيم ومكنوناته الفريدة، ومن هنا كان هذا البحث الموسوم: (نظرات أسلوبية في سورة الإخلاص) جزءاً من تلك البحوث المتصلة بهذا الشأن.

ولا يخفى أنَّ الباحث في الدرس الأسلوبي إنَّما يقف على الاستعمالات الفريدة التي اختارها المبدع في مدوّنته عن قصيدة، لذا كان من الواجب الاقتصار على دراسة بعض الاستعمالات دون بعضها؛ وذلك لما فيها من أثر إبداعي خاصّ.

وقد جاء هذا البحث في ستة مسائل:

المسألة الأولى: في الوحدة المحورية لسورة الإخلاص.

المسألة الثانية: في استعمال صيغة "أحد" بدل "واحد".

المسألة الثالثة: في التكرير في "أحد" والتعريف في "الصمد".

المسألة الرابعة: في تقديم "لم يلد".

المسألة الخامسة: في صيغة الماضي في "لم يلد".

المسألة السادسة: في تقديم "له كفؤاً" على "أحد".

هذا، ونسأل الله التوفيق في القول والعمل، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلّم تسليمًا كثيرًا.

الباحث



المسألة الأولى: في الوحدة المحورية لسورة الإخلاص.

بالنظر إلى سبب نزول هذه السورة الكريمة نجد أنَّ المفسرين ذكروا في أسباب نزولها روايات وأخبار عدّة، ويكتفي البحث بالإشارة إلى هذه الروايات في مضانها؛ نظرًا لكثرتها، (فينظر: الطبري، (٢٠٠١م)، ٦٨٧/٢٤ وما بعدها، مكي بن أبي طالب، (٢٠٠٨م)، ٨٤٩٥/١٢ وما بعدها، الماوردي، (د.ت)، ٣٦٩/٦ وما بعدها، الواحدي، (١٤١١هـ)، ٥٠٠ وما بعدها، الرازي، (١٩٨١م)، ٣٥٦/٣٢ وما بعدها، السيوطي، (٢٠٠٣م)، ٦٦٩/٨ وما بعدها)، وهذه الروايات والأخبار اختلفت في أمرين أساسيين:

الأول: السائل.

الثاني: السؤال.

فأما عن الأمر الأول وهو "السائلون" فالذين ذكرتهم الروايات هم الآتون:

١. مشركوا العرب، سواء كانوا من قريش أو غيرها، أفرادًا أو جماعات.

٢. اليهود، سواء كانوا يهود خيبر أو غيرها.

٣. النصارى، سواء كانوا نصارى نجران أو غيرها، أفرادًا أو جماعات.

أما عن السؤال، فاختلفت الروايات في ذكر الأمور الآتية:

١. السؤال عن نسب الله تعالى.

٢. السؤال عن صفة الله تعالى.

٣. السؤال عن كنهه، وممّ هو متكوّن.

فهذه السورة الكريمة جاءت للإجابة عن مجموعة من الأسئلة والإيرادات والشبهات حول الخالق سبحانه وتعالى، والتي تختلف مشاربها باختلاف السائلين.

فالمشركون يعتقدون تعدد الآلهة، ويعتقدون أن الملائكة بنات الله -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا-، واليهود وإن كانوا لا يعتقدون تعدد الآلهة؛ إلا أنهم يعتقدون أنَّ عزيرًا ابن الله، والنصارى يعتقدون أنَّ المسيح ابن الله، فضلاً عن عقيدة الثالوث التي مفادها أنَّ الله ثلاثة أجزاء، الأب والابن وروح القدس.

إذن، فالوحدة المحورية للسورة الكريمة متجهة إلى معالجة هذه التساؤلات والإيرادات والشبهات والعقائد الفاسدة، وهذا البحث بصدد الكشف عن الاستعمالات اللغوية الدقيقة في الإجابة عن هذه الإيرادات والشبهات.

المسألة الثانية: في استعمال صيغة (أحد) بدل (واحد).

يرى أهل العربية أنَّ لفظة "أحد" في العربية لها صيغتان، العموم والخصوص، فهما متغايرتان أصلاً ومعنى، فالتى للعموم همزتها أصلية، ومعناها: ناسٌ، ((قَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا أَنْتَ مِنْ الْأَحَدِ، أَي: مِنَ النَّاسِ؛ وَأَنْشَدَ:

وَلَيْسَ يَطْلُبُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ ... إِلَّا كَعَمْرٍو، وَمَا عَمْرُو مِنَ الْأَحَدِ)). (ابن منظور، (١٤١٤هـ—)، (وحد)، ٤٥١/٣، وينظر: أبو منصور الأزهري، (٢٠٠١م)، (وحد) ١٢٧/٥، صاحب بن عباد، (١٩٩٤م)، (أحد) ١٨٣/٣، مرتضى الزبيدي، (د.ت)، (وحد)، ٢٧٤/٩).

والتي للخصوص أصلها (وَحَدٌّ) من الوحدة، فهمزتها منقلبة عن واو، ومعناها (الفرد من العدد)، بنيت لنفي ما يذكر معها من العدد، (ينظر: أبو منصور الأزهري، (٢٠٠١م)، (وحد) ١٢٦/٥، ابن منظور، (١٤١٤هـ—)، (أحد)، ٧٠/٣)، قال سيبويه: ((ولا يجوز لـ(أحد) أن تضعه في موضع واجب، لو قلت كان أحد من آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا)) (الكتاب لسيبويه: ٥٤/١-٥٥).

وقال أيضاً: ((وقالوا: أحدٌ، وأصله: وحدٌ، لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطرداً في المفتوحة، ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في ييجل وسيدٍ وأشبه ذلك)) (سيبويه، (١٩٨٨م)، ٣٣١/٤).

وبه قال عامة أهل العربية كالفارسي والأزهري والزمخشري والرازي (ينظر: أبو منصور الأزهري، (٢٠٠١م)، (وحد) ١٢٦/٥، الزمخشري، (١٤٠٧هـ)، ٨١٧/٤، الزمخشري، (٢٠٠١م)، (وحد) ٤٩٣، الرازي، (١٩٩٩م)، (أحد) ١٤)، وغيرهم، لكن هذا يقتضي التفريق بين صيغتين متحدتين في اللفظ، مشتركتين في معنى الوحدة، من غير مسوغ، وهو ترجيح من غير مرجح.

وقد بحث الإمام القرافي هذه المسألة بحثاً وافياً في كتابه: (العقد المنظوم في الخصوص والعموم)، وأجاب عن هذا الإيراد بنقاش طويل يورده البحث بتفصيله لأهميته، ولأنَّ فيه الغنيّة عن كل مطلب، يقول: ((قال النحاة والأدباء: إذا قلنا: أحد القوم جالس، فألفه منقلبة عن واو، ومؤنثه: (إحدى)، وإذا قلنا: ما جاءني أحد، فألفه ليست منقلبة عن واو، ولا يجوز استعماله في الثبوت، بخلاف الأول.



وورد عليه سؤال مشكل، وهو أن اللفظين صورتها واحدة، ولفظ الوحدة يتناولهما، والواو فيها أصلية، فيلزم قطعاً أن الألف فيهما منقلبة عن واو، وأن يكونا مشتقين من الوحدة معاً، أما أن أحدهما مشتق والآخر ليس بمشتق فمشكل جداً، وهو ترجيح من غير مرجح، ويمتنع علينا بعد ذلك أن نقضي على شيء بأنه مشتق من شيء؛ لأنه لا طريق لنا إلا المشابهة، فإذا كانت توجد مع عدم الاشتقاق اختل الوثوق بسبب الاشتقاق في جميع الصور)) (القرافي، (١٩٩٩م)، ٣٢٤/١-٣٢٥، وينظر: شهاب الدين، (د.ت)، ٢٤٦/٢-٢٤٧، محمد حسن جبل، (٢٠١٠م) (أحد)، ٣٨٨/١).

وهذا وصف دقيق لوجه الإشكال الحاصل بين هاتين الصيغتين، ثم أجاب عن هذا الإشكال بالآتي، فقال: ((وعرض هذا السؤال على جمع كثير من الفضلاء الأعيان، فأشكل عليهم، وأقمت مدّة وهو مُشْكِلٌ عليّ، ثم أطلعتني الله على وجه الجواب عنه، وهو أن أحداً في قولنا: ما جاءني أحد، الذي لا يستعمل إلا في النفي، مسماه في اللغة إنسان إجماعاً، ولذلك أحال النحاة هذه المسألة في قولنا: ما كان مثلك أحد، وقالوا: إن المماثل لزيد إنسان قطعاً، فسلم أحدٍ عنه مع أن معناه إنسان جمع بين النقيضين، وأجازوا عكس هذه المسألة، وهو قولنا: ما كان أحد مثلك، فإن النفي والإثبات إنما ينصرفان أبداً للإخبار، فإذا نفينا مماثلة عن كل إنسان، لم يكن ذلك محالاً، فإنه قد يكون أعلى الناس رتبة.

وإذا تقرر أن (أحداً) هذا معناه: إنسان، و (أحد) الذي يستعمل في الإثبات معناه: الفرد من العدد، الذي هو نصف الاثنين... فهذا المسمى ليس بإنسان قطعاً، وإذا كان مسمى أحد اللفظين غير مسمى الآخر في اللغة، مع أن ضابط الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مناسبة في المعنى والتركيب، وحينئذ نحكم بالاشتقاق كما قاله العلماء حيث حدوه وضبطوه، فإذا لم تحصل المشاركة في المعنى أو في اللفظ كما في المترادفة كالحنطة والبر، أو فيهما معا كإنسان وفرس، بطل الاشتقاق قطعاً، وقد ظهر في هذين اللفظين أن معنى أحدهما (إنسان)، ومعنى الآخر (جزء العدد) فبطل الاشتقاق قطعاً)) (القرافي، (١٩٩٩م)، ٣٢٥/١-٣٢٧، وينظر: شهاب الدين، (د.ت)، ٢٤٦/٢-٢٤٧، محمد حسن جبل، (٢٠١٠م) (أحد)، ٣٨٨/١).

بهذا يتبين أن الصيغتين متغايرتان من حيث الدلالة الخاصة، مشتركتان في أصل الدلالة العامة وهي الوحدة، وهي صورة نادرة من صور الاشتقاق، قال القرافي: ((واعلم أن حصول المشاركة في اللفظين بالنسبة إلى لفظ ثالث قليل في اللغة، حتى أني لا أعلم له نظيراً غير هذا)) (القرافي، (١٩٩٩م)، ٣٢٧/١).

وقد وردت صيغة "أحد" في القرآن الكريم خمساً وثمانين مرة، وعلى التفصيل الآتي:

١. ثلاثة وثلاثون مرة اسماً مرفوعاً أو مجروراً بصيغة "أحد".
 ٢. عشرون مرة اسماً منصوباً بصيغة "أحداً".
 ٣. مرة واحدة اسماً مركباً مع "عشر".
 ٤. سبع مرات اسماً مرفوعاً أو منصوباً بصيغة "أحدكم".
 ٥. مرة واحدة اسماً بصيغة "أحدكما".
 ٦. مرة واحدة اسماً بصيغة "أحدنا".
 ٧. سبع مرات اسماً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بصيغة "أحدهم".
 ٨. خمس مرات اسماً مرفوعاً أو مجروراً بصيغة "أحدهما".
 ٩. وإحدى عشرة مرة اسماً بصيغة "إحدى" (محمد فؤاد عبد الباقي، (١٩٤٥م)، (١٥-١٦).
- من هذا يتبين أن لفظة "أحد" بصورتها المفردة في الخط، والتي هي للمذكر وردت في القرآن الكريم مركبة وغير مركبة، فالمركبة موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَتَابِعْ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. وغير المركبة وردت بصورتين، مضافة وغير مضافة، فالمضافة واحد وعشرون موضعاً، وغير المضافة اثنان وخمسون موضعاً.
- والذي يعني البحث هو لفظة (أحد) المفردة في الصورة، غير المركبة وغير المضافة، والتي هي للمذكر دون (إحدى) التي للمؤنث، سواء دلّت على العموم أو الخصوص، لأنّ هذا النوع هو الذي ورد لفظاً وخطاً في سورة الإخلاص موطن البحث، وهو الذي يعني البحث.
- وهذه المواضع كلها التي وردت فيها "أحد" مفردة غير مضافة؛ إنّما تكون "أحد" فيها كلّها ملازمة للنفي وشبهه ويراد بها العموم (ينظر: أبو السعود العمادي، (د.ت)، ٢١٢/٩، فاضل السامرائي، (٢٠١٧م)، ٧٦/١)، إلّا موضعاً واحداً على التحقيق وردت فيه "أحد" للإثبات غير ملازمة للنفي وشبهه، ولا يراد بها العموم، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] (ينظر: أبو منصور الأزهري، (٢٠٠١م)، مادة (وحد) ١٢٧/٥، الواحدي، (١٤٣٠هـ—)، ٤٣١/٢٤).

والآيات التي وردت فيها صيغة "أحد" غير مضافة، ملازمة للنفي وشبهه ويراد بها العموم واحد وخمسون موضعاً، وهي (محمد فؤاد عبد الباقي، (١٩٤٥م)، (١٥):

١. ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].
٢. ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].



٣. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].
٤. ﴿كُلٌّ ءَامَنٌ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].
٥. ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ هَدًى أَن يُوَفَّىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].
٦. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤].
٧. ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَلُونُ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].
٨. ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣].
٩. ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].
١٠. ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة: ٦].
١١. ﴿وَجَعَلَكُمْ مِّلُوكًا وَعَاقِلَكُم مَّا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠].
١٢. ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدَ مِّنْكُمْ فَأِنَّ أَعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].
١٣. ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠].
١٤. ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤].
١٥. ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبِلْغُهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦].
١٦. ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤].
١٧. ﴿وَإِذَا مَا أَنزَلْتُ سُورَةً نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَا مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا﴾ [التوبة: ١٢٧].
١٨. ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾ [هود: ٨١].
١٩. ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥].
٢٠. ﴿وَلِيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩-٢٠].

٢١. ﴿فَلَا تُنَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهيرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢].
٢٢. ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦].
٢٣. ﴿لَنَكُونَنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٨].
٢٤. ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢].
٢٥. ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].
٢٦. ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].
٢٧. ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].
٢٨. ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].
٢٩. ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ نُحِشُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨].
٣٠. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢١].
٣١. ﴿فَإِنْ لَمْ تُجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨].
٣٢. ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَتَّوْنُ الْفَلْحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٨].
٣٣. ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].
٣٤. ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩].
٣٥. ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠].



٣٦. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِيَّ إِنَّهُ كَانَ خَلِيفًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

٣٧. ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِيَّ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [ص: ٣٥].

٣٨. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الحشر: ١١].

٣٩. ﴿فَمَا مِنْكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

٤٠. ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ٢].

٤١. ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧].

٤٢. ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

٤٣. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠].

٤٤. ﴿قُلْ إِنِّي لَن مُّجِيرٍ مِّنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: ٢٢].

٤٥. ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

٤٦. ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥].

٤٧. ﴿وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٦].

٤٨. ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥].

٤٩. ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

٥٠. ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِّعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الليل: ١٩].

٥١. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

بقي أن نذكر أنَّ الإمام الرازي يرى أنَّ (أحدا) المضافة إلى (بين) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ عَامَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ليست للعموم، فهي لا تفيد الجميع، بل هي خاصة بواحد من الرسل وهو سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، قال: ((المسألة السادسة: أحد في معنى الجمع، كقوله: ﴿فَمَا مِنْكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]. والتقدير: لا نفرق بين جميع رُسُلِهِ، هذا هو الذي قالوه، وعندي أنَّه لا يجوز أن يكون أحد هاهنا في معنى الجمع؛ لأنَّه يصير التقدير: لا نفرق بين جميع رُسُلِهِ، وهذا لا ينافي

كَوْنُهُمْ مُفَرَّقِينَ بَيْنَ بَعْضِ الرُّسُلِ، وَالْمَقْصُودُ بِالنَّفْيِ هُوَ هَذَا، لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مَا كَانُوا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ كُلِّ الرُّسُلِ، بَلْ بَيْنَ الْبَعْضِ وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَتَبَتَ أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ، بَلْ مَعْنَى الْآيَةِ: لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي النُّبُوَّةِ، فَإِذَا فَسرْنَا بِهِذَا حَصَلَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) (الرازي، (١٩٨١م)، ١١٢/٧).

وقال أبو حيان في معرض تفسيره لقوله تعالى: سَمِحْنَسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَنْتَقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا سَجَى [الأحزاب: ٣٢]: (وَأَمَّا سَمِحُولَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ سَجَى [النساء: ١٥٢]، فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي لِلنَّفْيِ الْعَامِّ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَعَمَّ وَصَلَحَتِ النَّبِيُّ لِلْعُمُومِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيَكُونُ قَدْ خُذِفَ مَعْطُوفٌ، أَيْ بَيْنَ وَاحِدٍ وَوَاحِدٍ مِنْ رُسُلِهِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ)) (أبو حيان، (١٤٢٠هـ)، ٤٧٥/٨).

ويؤيد هذا الرأي ما ذكره الأزهري في التهذيب من أن أحدا إذا أضيف قرب من معنى الواحد، قال الأزهري: (وَأَحَدٌ يَصْلَحُ فِي الْكَلَامِ فِي مَوْضِعِ الْجَدِّ، وَوَاحِدٌ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ، تَقُولُ مَا أَتَانِي مِنْهُمْ أَحَدٌ وَجَاءَنِي مِنْهُمْ وَاحِدٌ، وَلَا يَقَالُ: جَاءَنِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَمَعْنَاهُ، لَا وَاحِدٌ أَتَانِي وَلَا اثْنَانِ، وَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتَنِي مِنْهُمْ اثْنَانِ، فَهَذَا حَدُّ الْأَحَدِ مَا لَمْ يُضَفْ، فَإِذَا أُضِفَ قُرْبَ مِنْ مَعْنَى الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: قَالَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ كَذَا وَكَذَا، فَأَنْتَ تُرِيدُ وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ)) (أبو منصور الأزهري، (٢٠٠١م)، (وحد)، ١٢٦/٥)، فهو يريد أن أحدا يفيد العموم ما لم يضاف.

وذكر السمين الحلبي تعقيبا على رأي الرازي بقوله: (وهذا وإن كان في نفسه صحيحاً؛ إِلَّا أَنَّ الْقَائِلِينَ بِكَوْنِ (أَحَدٍ) بِمَعْنَى جَمِيعٍ إِنَّمَا يَرِيدُونَ فِي الْعُمُومِ الْمُصَحَّحَ لِإِضَافَةِ (بَيْنَ) إِلَيْهِ... وَإِمَّا لِأَنَّ تَمَّ مَعْطُوفًا مَحْذُوفًا لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَبَيْنَ أَحَدٍ، وَعَلَى هَذَا فَأَحَدٌ هُنَا لَيْسَ الْمَلَازِمَ لِلْجَدِّ وَلَا هَمْزُهُ أَصْلِيَّةٌ، بَلْ هُوَ (أَحَدٌ) الَّذِي بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهَمْزُهُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ، وَحَذَفُ الْمَعْطُوفِ كَثِيرٌ جَدًّا نَحْوُ: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]. أي: والبرد، وقوله:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أي: بَيْنَ الْخَيْرِ وَبَيْنِي)) (السمين الحلبي، (١٤٠٦هـ)، ٢/٦٩٥-٦٩٦).

وقد أضيفت (بَيْنَ) إِلَى (أَحَدٍ) فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ:

١. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].



٢. ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].
 ٣. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُو مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤].
 ٤. ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].
- فإذا استبعدنا هذه المواضع الأربعة من المواضع التي هي لإرادة الجحد والعموم بالاتفاق، تحصل لنا سبعة وأربعون موضعاً للعموم في أحد بالاتفاق، وموضع واحد بالاتفاق هو للإثبات والخصوص، وأربعة مواضع على خلاف بين العموم والإثبات.
- ومن اللطائف أنه على هذا القول سيكون عدد المواضع التي وردت فيها صيغة "أحد" المفردة الملازمة للنفي وشبهه والمراد بها العموم بالاتفاق -وهي سبعة وأربعون موضعاً كما أسلفنا- موافقاً لعدد أحرف سورة الإخلاص، والتي عدد أحرفها بلا خلاف بين أئمة الرسم هو سبعة وأربعون حرفاً كذلك.
- وكذلك يتمحص أن قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، هو الموضع الوحيد الذي وردت فيه لفظة (أحد) للإثبات والخصوص بالاتفاق.
- وكذلك يكون عدد المواضع المختلف فيها بين العموم والخصوص -وهي أربعة مواضع كما أسلفنا- موافقاً لعدد آيات سورة الإخلاص، والتي عدد آياتها أربع آيات.
- وكان في هذه الموافقة الأسلوبية مزيد تأكيد لمعنى الوجدانية المطلقة للحق سبحانه وتعالى، في إشارة تنبئ عن وحدة موضوعية لمفردات الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، هذا والله تعالى أعلم.
- وقد استعمل القرآن الكريم صيغة "واحد" أو أحد تصريحاتها في نفي الشريك عن الله تعالى في اثنين وعشرين موضعاً (محمد فؤاد عبد الباقي، (١٩٤٥م)، (٧٤٥)، وهي قوله تعالى:
١. ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُو مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].
 ٢. ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].
 ٣. ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١].
 ٤. ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

٥. ﴿أَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩].
٦. ﴿وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].
٧. ﴿يَصْحَبِي السَّجَنُ عَازِبَاتٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].
٨. ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦].
٩. ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].
١٠. ﴿هَذَا بَلَدٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢].
١١. ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢].
١٢. ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَارِهُونَ﴾ [النحل: ٥١].
١٣. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].
١٤. ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].
١٥. ﴿فَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤].
١٦. ﴿وَلَا تُجَدِّدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].
١٧. ﴿إِنَّ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ [الصافات: ٤].
١٨. ﴿أَجْعَلِ الْأِلَاهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].
١٩. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥].
٢٠. ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَنَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤].
٢١. ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].
٢٢. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦].



وهذا الأمر يدعو إلى التساؤل عن الحكمة من استعمال هذه الصيغة "أحد" في هذا الموضوع بدل استعماله صيغة "واحد" والتي استعمالها في سائر كتابه العزيز، إذا علمنا أن أحدا هنا أصلها (واحد) كما تقدم.

وقد تقدم الكلام عن سبب نزول هذه السورة الكريمة، وتوصل البحث إلى أن مشارب السائلين ومعتقداتهم تشير إلى الأمور الآتية:

١. نسبة الشركاء المتعددين إلى الله تعالى.
 ٢. توحيد الله تعالى، لكن مع جعله من أقانيم متعددة.
 ٣. توحيد الله تعالى، مع نسبة الأولاد إليه.
- فلو أنه كانت (الله واحد) بدل "الله أحد"، فإنه رد قاصر غير مستغرق لمعتقدات السائلين؛ لأنَّ الجواب بـ "واحد" ينفي التعدد فقط، ولا يجيب عن كل إيرادات السائلين، فاليهود لا يعتقدون بتعدد الآلهة؛ والنصارى يجعلون الله واحداً؛ ولكنَّه من ثلاثة أجزاء.

فالجواب بـ "أحد" كان هو الجواب الذي يقتضيه المقام والسياق للأسباب الآتية:

١. أن "أحداً" أبلغ في التعبير عن معنى الوحدة من "واحد"؛ لأنه لا يدخله العدد ولو احتمالاً، بخلاف (واحد)، فانه يدخله العدد؛ لأنَّك تجعل للواحد ثانياً، ولا تجعل للأحد ثانياً (ينظر: الماوردي، (د.ت)، ٦/٣٧٠).

٢. أنه يستوعب جنسه بخلاف (الواحد)، فقولنا: فلان لا يقاومه أحد، ينفي أن يقاومه اثنان أو ثلاثة فأكثر (ينظر: الماوردي، (د.ت)، ٦/٣٧٠، الرازي، (١٩٨١م)، ٣٢/٣٦١، الشوكاني، (١٩٩٤م)، ٥/٦٣٣).

٣. أنه جاء على صيغة الصفة المشبهة، وصيغة الصفة المشبهة تفيد تمكن الوصف في موصوفها وثبوته، أمّا واحد فاسم فاعل لا تفيد التمكن (ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٤).

٤. لما كان من شبهات المبطلين السؤال عن الكنه والجوهر؛ صار الرد بـ "واحد" قاصراً عن ذلك؛ لأنه ينفي التعدد، ولا يثبت التفرد في الجوهر، لذا فإنَّ "أحداً" أدلُّ على معنى التفرد من الواحد، قال ابن سينا: ((إنَّ "أحداً" دالٌّ على أنه تعالى واحدٌ من جميع الوجوه وأنه لا كثرة هناك أصلاً، لا كثرة معنوية وهي كثرة المقومات والأجناس والفصول، ولا كثرة حسيّة وهي كثرة الأجزاء الخارجية المتمايزة عقلاً كما في المادّة والصورة، والكثرة الحسيّة بالقوّة أو بالفعل كما في الجسم، وذلك متضمّن لكونه سبحانه منزّها عن الجنس والفصل، والمادّة

والصُورَة، والأعْراضِ والأبْعضِ، والأَعْضاءِ والأشْكالِ، والألْوَانِ، وسائِرِ ما يَنْتَمِ الْوَحْدَة الْكاملَة والبَساطَة الْحَقَّة اللَّائِقَة بِكَرَمِ وَجْهِهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَنْ يُشَبِّهَهُ شَيْءٌ أَوْ يُساوِيَهُ مُبْحَاثُهُ شَيْءٌ. وَتَبَيَّنَتْ: أَمَّا الْوَاحِدُ فَمَقُولٌ عَلَى مَا تَحْتَهُ بِالنَّشْكِيكِ، وَالَّذِي لَا يَنْقَسِمُ بِوَجْهِهِ أَصْلًا أَوْلى بِالْوَاحِدِيَّةِ مِمَّا يَنْقَسِمُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَالَّذِي لَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامًا عَقْلِيًّا أَوْلى بِالْوَاحِدِيَّةِ مِنَ الَّذِي يَنْقَسِمُ انْقِسَامًا بِالْحِسِّ بِالْقُوَّةِ ثُمَّ بِالْفِعْلِ، فَأَحَدٌ جَامِعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَاحِدِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَأَنَّهُ لَا كَثَرَةٌ فِي مَوْصُوفِهِ (ابن سينا، (٢٠٠٢م)، ٣٥، وينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٤-٦١٥).

٥. أَنَّ صِيغَةَ "أحد" فيها رد على شبهات العقائد الفاسدة بخلاف "واحد"، وذلك في الأوجه الآتية:

- إبطال للشرك الذي يدين به أهل الشرك (ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٥).
 - إبطال للتثليث الذي أحدثه النصارى (ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٥).
 - إبطال للثنائية عند المجوس (ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٥).
 - إبطال للعد الذي لا يحصى عند البراهمة (ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٥).
 - إبطال لقول المعطلة والدهريين؛ لأنَّ الأحدية تقتضي الوجود (ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، ٣٠/٦١٥).
 - إبطال لقول المجسِّمة؛ لأنَّ الجسم ليس بواحد، بل هو أجزاء كثيرة، وقد دل بهذا القول على أَنَّهُ واحد، فصَحَّ أَنَّهُ ليس بجسم (ينظر: الواحدي، (١٤٣٠هـ)، ٢٤/٤٣٠-٤٣١).
- فأفادت هذه الصيغة "أحد" في الإجابة على شبهات المبطلين من كلِّ وجه، واستغرقت في الرد على تلك الإيرادات بشكل دقيق يقتضيه المقام والسياق والوحدة المحورية للسورة الكريمة، فضلاً عن أَنَّهُ لَا يوصف شيء بالأحدية غير الله تعالى، نصَّ عليه الأزهري، قال: ((وَأَمَّا اسْمُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَحَدٌ فَإِنَّهُ لَا يوصف شيء بالأحدية غيره، لَا يُقَالُ رَجُلٌ أَحَدٌ وَلَا دِرْهَمٌ أَحَدٌ، كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ وَحَدٌ أَيْ فَرْدٌ، لِأَنَّ أَحَدًا صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ بِهَا، فَلَا يَشْرُكُهُ فِيهَا شَيْءٌ، وَلَيْسَ كَقَوْلِكَ: اللَّهُ وَاحِدٌ، وَهَذَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ شَيْءٌ أَحَدٌ)) (أبو منصور الأزهري، (٢٠٠١م)، مادة (وحد) ١٢٧/٥، الواحدي، (١٤٣٠هـ)، ٢٤/٤٣١)، وليس لصيغة "واحد" أن تردَّ على هذه الشبهات كلها.



المسألة الثالثة: في التنكير في "أحد" والتعريف في "الصمد".

قال الإمام الرازي في معرض كلامه عن هذه المسألة: ((وَإِذَا كَانَتْ الْأَحَدِيَّةُ مَجْهُولَةً مُسْتَنْكَرَةً عِنْدَ أَكْثَرِ الْخَلْقِ، وَكَانَتْ الصَّمَدِيَّةُ مَعْلُومَةً الثَّبُوتِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْخَلْقِ، لَا جَرَمَ جَاءَ لَفْظُ أَحَدٍ عَلَى سَبِيلِ التَّنْكِيرِ وَلَفْظُ الصَّمَدِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ)) (الرازي، (١٩٨١م)، (٣٦٣/٣٢)). وأشار أبو السعود في تفسيره إلى هذا المعنى، قال: ((وتعريفه لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته)) (أبو السعود العمادي، (د.ت)، (٢١٢/٩)).

وذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي في الفرق بينهما ((أَنَّ أَحَدِيَّتَهُ مَجْهُولَةٌ لِأَكْثَرِ النَّاسِ، وَبِخَاصَّةِ الْعَرَبِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَقْرُونَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ بَلْ يَجْعَلُونَ لِلَّهِ شُرَكَاءَ، بِخِلَافِ صَمَدِيَّتِهِ، فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ لَهُمْ وَيَقْرُونَ بِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]) (فاضل السامرائي، (٢٠١٧م)، (٨٤/١)).

وأشار إلى أَنَّ التعريف في الصمد فيه قصر لمعنى الصمدية على الله تعالى، فلا صمد إلا الله (ينظر: فاضل السامرائي، (٢٠١٧م)، (٨٥/١)).

المسألة الرابعة: في تقديم (لم يلد).

كانت القسمة العقلية المنطقية تقتضي تقديم "لم يولد" على "لم يلد"، فلما جاء الأمر على خلاف الأصل تبادر السؤال عن الحكمة من ذلك.

وتقدّم الكلام عن عقائد السائلين ومشاربهم، وتبين أنّ من بينهم من ينسب الولد إلى الله تعالى، كاليهود والنصارى، فكان تقديم "لم يلد" للاعتناء بهذا المعنى ونفي شبهة الولد عن الله سبحانه وتعالى، إذ لم يكن من بينهم من ينسب لله تعالى الأبوين، ولكنه نفي المسألتين للمبالغة في نفي الشبهة من كل وجه (ينظر: فاضل السامرائي، (٢٠١٧م)، ٨٧/١).

المسألة الخامسة: صيغة الماضي في (لم يلد).

لما جاء النفي بـ "لم" اقتضى الكلام أن يكون الفعل بعدها مضارعاً جزم وقلب معناه إلى الماضي، فتحقق بذلك أمران:

١. قوة النفي بـ "لم" في الموضعين، مع اتحاد اللفظ في الموضعين بما يشبه التوكيد اللفظي لحرف النفي.

٢. مناسبة زمن الفعل لقول المبطلين؛ حيث نقل القرآن الكريم قولهم: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ

لَيَقُولُونَ ﴿١٥٦﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الصافات: ١٥١ - ١٥٢]. بصيغة الماضي،

ولم يقولوا: سيلد، فكان الكلام مطابقاً للسياق والمقام، محققاً وحدة محورية بين مختلف

آيات الكتاب العزيز (ينظر: فاضل السامرائي، (٢٠١٧م)، ٨٧/١).

قال الإمام الرازي: ((السؤال الثاني: لماذا اقتصر على ذكر الماضي فقال: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ ولم

يَقُلْ: لَنْ يَلِدَ؟

الجواب: إنّما اقتصر على ذلك؛ لأنّه ورد جواباً عن قولهم ولدَ الله، والدليل عليه قوله

تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥٦﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الصافات: ١٥١ - ١٥٢].

فلما كان المَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ تَكْذِيبُ قَوْلِهِمْ وَهُمْ إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الْمَاضِي، لَا جَرَمَ وَرَدَتْ

الآية على وفق قولهم)) (الرازي، (١٩٨١م)، ٣٦٤/٣٢).

المسألة السادسة: في تقديم (له كفواً) على (أحد).

كانت الصياغة اللغوية تقتضي تأخير الجار والمجرور "له" إلى آخر الكلام، فيقال: ولم يكن أحدٌ كفواً له، ولكنه تعالى قدّم الجارَّ والمجرور لأهميته (ينظر: فاضل السامرائي، (٢٠١٧م)، ٩٠/١).

قال الزمخشري: ((إن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدّمًا في أفصح كلام وأعربه؟ قلت هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناؤه، وأحقه بالتقدم وأحراه)) (الزمخشري: (١٤٠٧هـ)، ٨١٨/٤-٨١٩).

هذه نهاية الكلام في النظرات الأسلوبية في سورة الإخلاص.

الخاتمة

يمكن أن نجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بالتالي:

١. أنَّ الدلالة المحورية لسورة الإخلاص تتجه لنفي شبهات المبطلين وإيراداتهم وعقائدهم الفاسدة في ذات الله تعالى وصفاته ووحدانيته.
٢. أنَّ صيغة "أحد" لم ترد في كامل القرآن العظيم للإثبات غير ملازمة للنفي أو شبهه مع الدلالة على العموم إلّا في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، بما يحقق وحدة محورية لمعنى الأحدية الحقّة المطلقة للحق سبحانه وتعالى.
٣. أنَّ "أحد" أبلغ في الدلالة من "واحد" لأنّها تدل عليها مع زيادة في نفي شبهات المبطلين وعقائدهم الفاسدة في شأن توحيد الله تعالى وتنزيهه عن كل ما لا يليق بجلاله.
٤. أنَّ التعريف في "الصمد" مقصود؛ لقصر الصمدية عليه سبحانه وتعالى، ولأنّهم يقرون صمديته بخلاف أحديته.
٥. أنَّ التقديم في "لم يلد" برغم أنّه خلاف الأولى عقلاً؛ للاعتناء بنفي شبهة المبطلين الذين ينسبون الولد لله تعالى.
٦. أنَّ صيغة الماضي في "لم يلد" جاءت موافقة لصيغة قول المبطلين "ولد الله"، ولم يقولوا بأنّه سيلد.

٧. أنَّ التقديم في "له كفوا" مقصود؛ للاعتناء بمعنى نفي الكفاء له سبحانه وتعالى.
٨. أنَّ من اللطائف تلمّس الموافقة العددية للأنواع المختلفة للفظّة (أحد)، فوردت للإثبات مرة واحدة في القرآن الكريم بالاتفاق، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، موافقة لمعنى الوحدة الحقّة للحق سبحانه وتعالى، ووردت سبعة وأربعين مرة بالاتفاق لإفادة العموم

والجد العام المسبوق بالنفي وشبهه موافقة بذلك لعدد أحرف سورة الإخلاص والتي عدد أحرفها سبعة وأربعون حرفاً كذلك، ووردت في أربعة مواضع مختلف فيها بين أئمة التفسير بين العموم والإثبات، وهي موافقة لعدد آيات سورة الإخلاص، وهي ظاهرة أسلوبية تنبئ عن وحدة محورية للسورة الكريمة مع سائر مفردات الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد تأكيداً لمعنى الوحدة الحقة والتفرد في الوحدة من كل وجه، والله تعالى أعلم.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث



المصادر والمراجع

- ابن سينا: الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨هـ)، (شوال ١٤٢٣هـ=ديسمبر ٢٠٠٢م)، تفسير سورة الإخلاص، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة السابعة عشرة، العدد: الحادي والخمسون.
- ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط ٣.
- أبو السعود العمادي: محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، (د.ت). تفسير أبي السعود=إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي - بيروت/لبنان، ط ١.
- أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط، تحقيق: د. صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، ط ١.
- أبو منصور الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط ١.
- الرازي: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، (١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط ٥.
- الرازي: الإمام محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر (ت ٦٠٤هـ)، (١٤٠١هـ=١٩٨١م)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- الزمخشري: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط ١.
- الزمخشري: للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، (١٤٠٧هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، وباحثيته كتاب: الانتصاف فيما تضمنه الكشف: لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ)، دار الكتاب العربي-بيروت، ط ٣.
- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، (١٤٠٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١.
- سبويه: الإمام أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت ١٨٠هـ)، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)، الكتاب: تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط ٣.
- السيوطي: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، (٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: د. عبد الله بن محسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط ١.
- شهاب الدين: أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، (د.ت)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت، ط ١.
- الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، (١٤١٤هـ=١٩٩٤م)، فتح القدير، دار ابن كثير - دمشق وبيروت، ودار الكلم الطيب - دمشق وبيروت، ط ١.
- الصاحب بن عباد: إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥هـ)، (١٤١٤هـ=١٩٩٤م)، المحيط في اللغة: تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط ١.

الطاهر ابن عاشور: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، (١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر - تونس، ط١.

الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م)، تفسير الطبري=جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، والدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١.

فاضل السامرائي: فاضل صالح السامرائي، (١٤٣٨هـ=٢٠١٧م)، على طريق التفسير البياني، دار ابن كثير، بيروت/لبنان، ط١.

القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٢٦-٦٨٢ هـ)، (١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)، العقد المنظوم في الخصوص والعموم: تح: د. أحمد الختم عبد الله، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة في أصول الفقه - جامعة أم القرى، المكتبة المكية، دار الكتبي - مصر، ط١.

الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، (د.ت)، تفسير الماوردي=النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط١.

محمد حسن جبل: (٢٠١٠م) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١.

محمد فؤاد عبد الباقي: (١٣٦٤هـ=١٩٤٥م)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، ط١. مرتضى الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض (ت ١٢٠٥هـ)، (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط١.

مكي بن أبي طالب: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، (١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط١.

الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، (١٤٣٠هـ)، التفسير البسيط: تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١.

الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، (١٤١١هـ)، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط١.



Sources and References

- Abu Hayyan: Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH), (1420 AH), Al-Bahr al-Muhit, edited by: Dr. Sidqi Muhammad Jamil, Dar al-Fikr – Beirut, 1st ed.
- Ibn Sina: Sheikh al-Rais Abu Ali al-Hussein bin Abdullah bin Sina (d. 428 AH), (Shawwal 1423 AH = December 2002 AD), Interpretation of Surat al-Ikhlās, edited by: Dr. Abdullah Abdul Rahman al-Khatib, a research published in the Journal of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, seventeenth year, issue: fifty-one.
- Ibn Manzur: Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din bin Manzur al-Ansari al-Ifriqi (d. 711 AH), (1414 AH), Lisan al-Arab, Dar Sadir – Beirut, 3rd ed.
- Abu al-Saud al-Amadi: Muhammad bin Muhammad bin Mustafa (d. 982 AH), (no date). Interpretation of Abu Al-Saud = Guidance of the Sound Mind to the Merits of the Holy Book, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi – Beirut/Lebanon, 1st ed.
- Abu Mansour Al-Azhari: Muhammad bin Ahmad bin Al-Azhari Al-Harawi, (d. 370 AH), (2001 AD), Refinement of the Language, edited by: Muhammad Awad Maraab, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi – Beirut, 1st ed.
- Al-Razi: Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir Al-Hanafi Al-Razi (d. 666 AH), (1420 AH = 1999 AD), Mukhtar Al-Sihah, edited by: Youssef Al-Sheikh Muhammad, Al-Maktaba Al-Asriya – Al-Dar Al-Namuthajiyah, Beirut – Sidon, 5th ed.
- Al-Razi: Imam Muhammad Al-Razi Fakhr Al-Din bin Diya Al-Din Omar (d. 604 AH), (1401 AH = 1981 AD), The Great Interpretation or Keys to the Unseen, Dar Al-Fikr, Beirut, 1st ed.
- Al-Zamakhshari: Jar Allah Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar (d. 538 AH), (1422 AH = 2001 AD), The Foundation of Eloquence, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi – Beirut, 1st ed.
- Al-Zamakhshari: By Imam Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari Al-Khwarizmi (d. 538 AH), (1407 AH), Al-Kashaf on the Truths of the Mysteries of Revelation, and in its margin the book: Al-Intisaf fima Tammanhu Al-Kashaf: by Ibn Al-Munir Al-Iskandari (d. 683 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi – Beirut, 3rd ed.
- Al-Sam?n Al-Halabi: Ahmad bin Yusuf known as Al-Sam?n Al-Halabi (d. 756 AH), (1406 AH), Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Makn?n: Ed. Dr. Ahmad



- Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st ed.
- Sibawayh: Imam Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi (d. 180 AH), (1408 AH = 1988 AD), the book: Investigation: Dr. Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library – Cairo, 3rd edition.
- Al-Suyuti: Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), (424 AH = 2003 AD), Al-Durr Al-Manthur fi Al-Tafsir bi Al-Ma'thur, Investigation: Dr. Abdullah bin Mohsen Al-Turki, Hijr Center for Arab and Islamic Research and Studies, Cairo, 1st edition.
- Shihab al-Din: Ahmad ibn Muhammad ibn Umar al-Khafaji al-Masri al-Hanafi (d. 1069 AH), (no date), Shihab's commentary on al-Baydawi's interpretation, entitled: The Care of the Judge and the Sufficiency of the Satisfied on al-Baydawi's Interpretation, Dar Sadir – Beirut, 1st ed.
- al-Shawkani: Muhammad ibn Ali ibn Muhammad ibn Abdullah al-Shawkani al-Yemeni (d. 1250 AH), (1414 AH = 1994 AD), Fath al-Qadir, Dar Ibn Kathir – Damascus and Beirut, and Dar al-Kalim al-Tayyib – Damascus and Beirut, 1st ed.
- Al-Sahib Ibn Abbad: Ismail Ibn Abbad (326 – 385 AH), (1414 AH = 1994 AD), Al-Muheet in the Language: Translated by: Muhammad Hasan Al-Yasin, Alam Al-Kutub, Beirut, 1st ed.
- Al-Tahir Ibn Ashur: Sheikh Muhammad Al-Tahir Ibn Ashur (d. 1393 AH), (1404 AH = 1984 AD), Al-Tahrir and Al-Tanwir, Tunisian House for Publishing – Tunis, 1st ed.
- Al-Tabari: Muhammad Ibn Jarir Ibn Yazid Ibn Katheer Ibn Ghaleb Al-Amili, Abu Jaafar Al-Tabari (d. 310 AH), (1422 AH = 2001 AD), Tafsir Al-Tabari = Jami' Al-Bayan 'an Ta'wil Ayat Al-Qur'an, edited by: Dr. Abdullah Ibn Abdul Mohsen Al-Turki in cooperation with the Center for Islamic Research and Studies at Dar Hijr, and Dr. Abdul-Sand Hassan Yamama, Dar Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st ed.
- Fadhel Al-Samarra'i: Fadhel Saleh Al-Samarra'i, (1438 AH = 2017 AD), On the Path of Bayani Interpretation, Dar Ibn Kathir, Beirut/Lebanon, 1st ed.
- Al-Qarafi: Shihab Al-Din Ahmad bin Idris Al-Qarafi (626–682 AH), (1420 AH = 1999 AD), The Organized Contract in the Private and Public: Edited by: Dr. Ahmed Al-Khatim Abdullah, The Origin of the Investigation: A PhD Thesis in the Principles of Jurisprudence – Umm Al-Qura University, Makkah Library, Dar Al-Kutubi – Egypt, 1st ed.
- Al-Mawardi: Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib Al-Basri Al-Baghdadi, known as Al-Mawardi (d. 450 AH), (no date), Al-Mawardi's



Interpretation = Al-Nukat and Al-Uyun, Edited by: Sayyid bin Abdul-Maqsoud bin Abdul-Rahim, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut/Lebanon, 1st ed.

Muhammad Hasan Jabal: (2010 AD) The etymological dictionary of the words of the Holy Quran (founded by explaining the relationships between the words of the Holy Quran with their sounds and their meanings), Maktabat al-Adab – Cairo, 1st ed.

Muhammad Fuad Abd al-Baqi: (1364 AH = 1945 AD), The indexed dictionary of the words of the Holy Quran, Dar al-Kutub al-Masriya, 1st ed.

Murtada al-Zabidi: Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Razzaq al-Husayni, Abu al-Fayd (d. 1205 AH), (no date), Taj al-Arus min Jawahir al-Qamus, edited by: a group of investigators, Dar al-Hidayah, 1st ed.

Makki bin Abi Talib: Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hamoush bin Muhammad bin Mukhtar Al-Qaysi Al-Qayrawani then Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Maliki (d. 437 AH), (1429 AH = 2008 AD), Guidance to Reaching the End in the Science of the Meanings of the Qur'an and its Interpretation, and its Rulings, and a Collection of the Arts of its Sciences: Investigation: A Collection of University Theses at the College of Graduate Studies and Scientific Research – University of Sharjah, Supervised by Prof. Dr.: Al-Shahid Al-Boushihi, Publisher: The Book and Sunnah Research Group – College of Sharia and Islamic Studies – University of Sharjah, 1st ed.

Al-Wahidi: Abu Al-Hasan Ali bin Ahmed bin Muhammad bin Ali, Al-Naysaburi, Al-Shafi'i (d. 468 AH), (1430 AH), The Simple Interpretation: Investigation: The origin of its investigation in 15 doctoral theses at Imam Muhammad bin Saud University, then a scientific committee from the university cast and coordinated it, Deanship of Scientific Research – Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1st ed.

Al-Wahidi: Abu Al-Hassan Ali bin Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Wahidi, Al-Naysaburi, Al-Shafi'i (d. 468 AH), (1411 AH), Reasons for the Revelation of the Qur'an, edited by: Kamal Basyouni Zaghloul, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah – Beirut/Lebanon, 1st ed.

